والجواز في المساجد غير المسجد بان يكون المسجد بابان فيدخل من احدهما
ويخرج من الاخر وفي قصد قلة بالواحد من غير مكث وجه نعم ليس له التردد
في جوابه بحيث يخرج عن المجتاز وواجبه النية وهي القصد الى فعل شقر بابه
في اعتبار الوجوب والاستباحة والرفع وما مر مقارنة لجزء من الراس وضمه الرقبة
ان كان مرتبا وبجزء من البدن ان كان مرتمسا بحيث يتبعه الباقي بغير مهلة وغسل
الراس والرقبة اولا والترتيب بينهما لا فيه عضو واحد ولا ترتيب في
نفس اعضاء الغسل بل بينها كاعضاء مسح الوضوء بخلاف اعضاء غسله
فانه فيها وبينها ثم غسل الجانب الايمن ثم الايسر كما وصفناه والموالاة تابعة
للجانبين ويجب بادخال جزء من حد ورد كل عضو من باب المقدمة كالوضوء
وتخليل مانع وصول الماء الى البشرة بان يدخل الماء خلاله الى البشرة على وجه
الغسل ويستحب الاستبراء للمني لا لمطلق الجنب بالبول لينفي اثر المني الخارج
ثم بالاجتهاد بما تقدم من الاستبراء وفي استحبابه للمراة قولان فتستبرئ عرضا اما بالبول فلا اختلاف المخرجين والمضمضة والاستنشاق كما مر بعد غسل اليدين
ثلاثا ثم الوتدلين وعليه المضمضة في كوز وتميل من المرفقين واختاره في الغنية
والخلق في غيرهما كما هنا وكلاهما مؤديان للسنة وان كان الثاني اولى والموالاة
بين اعضاء بحيث كلما فرغ من عضو شرع في الاخر وفي غسل نفس العضو ما
فيه من المسارعة الى التحفظ من طريان المفسد ولا تجب في المشمس
الا لعارض لضيق وقت العبادة المشروط به وخوف فجاة الحدث للمستحاضة
ونحوها وقد يجب بالنذر لانه راجع ونقض المراة الظفار مع ظنه وهي
العقيصة المجدولة من الشعر وخص المراة لانها مورد النص ولان فرض
ذلك لان الواجب غسل البشرة دون الشعر وانما استحب التنقض لاستظهار
والنص وتثليث الغسل لكل عضو من اعضاء البدن الثلاثة بان يغسل
ثلاث مرات وعلة اي الغسل بجميع سنته الآتي من جملة تثليثه بصاع لا ان يد وقدح

عن

عن النبي صلى الله عليه وآله الوضوء بمد والغسل بصاع وسيأتي اقوام يستقلون ذلك فاولئك على خلاف
سنتي والثابت على سنتي معي في حظيرة القدس ولو وجد الجنب بالا نزال بللا لم يستبرئ
بعد الاستبراء بالبول او الاجتهاد مع تعذر لم يلتفت وبدونه اي بدون الاستبراء
بالامرين يغتسل ولو وجده بعد البول من دون الاستبراء بعده وجب الوضوء
خاصة اما الاجتهاد بدون البول مع امكانه فلا حكم له والصلوة السابقة على خروج
البلل المذكور صحيحة لارتفاع حكم السابق والخارج حدث جديد وان كان قبل
خروج ممر محله الى محل اخر وفي حكمه ما لو احس بجري وجه فامسك عليه وصلى ثم
وليسقط الترتيب بين اعضاء الثلثة بالارتماس وهو غسل البدن اجمع دفعة
واحدة عرفية وكذا ما اشبهه كالوقوف تحت المجرى والمطر غير بين لان البدن يصير به
عضوا واحدا ويجاز غسل الجنابة بالحدث الاصغر في اثنائه على الاقوى عند المصنف و
جماعة وقيل لا الا لمطر وفي ثالث يوجب الوضوء ظاهرا وهو الاقرب وقد حققنا القول
في ذلك برسالة منفردة اما غير غسل الجنابة من الاغسال فيكفي اتمامه مع الوضوء
وبتمامه خرج بعضهم بطلانه كالجنابة وهو ضعيف جدا واما الحيض فهو اي الدم
الذي تراه المراة بعد اكمال تسع سنين هلالية وقبل اكمال خمسين ان كانت امراة
قرشية وهي المنتسبة بالاب الى النضر بن كنانة وهي اعم من انها ثمية فمن عداها
الى قريش بالاب لزمها حكمها والا فالاصل عدم كونها منها او بنطية منسوبة
الى النبط وهم على ما ذكره الجوهري قوم ينزلون البطائح بين العراقين والحكم بها
مشهور ومستنده غير معلوم وامتد المضي بعدم وقوفه فيها على نص وكل
يقتضي كونها كغيرها والا يكن ذلك فالمجنون سنة مقام غالبة امكان حيضها
واقله ثلاثة ايام متوالية فلا يكفي كونها في جملة عشرة على الاصح والكثير عشرة
ايام فما زاد عنها ليس بحيض اجماعا وهو اسود او احمر حار له دفع وقوة عند
خروجه غالبا قيد بالغالب ليدرج فيه ما امكن كونه حيضا فانه يحكم به
وان لم يكن كذلك كما نبه عليه بقوله وقد امكن كونه حيضا بحسب حال المراة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)